الهيئات والمؤسسات الماليّة التي تشكل بنيّة الصيرفة الاسلامية وتؤطر عملها

د. فؤاد بن حدو

دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية - جامعة الشهيد أحمد زبانة- غليزان- دولة الجزائر

الصيرفة الاسلامية هي ذلك النظام البنكي القوي والمتين الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلاميّة، هذه الصلابة والمتانة اتضحت فيما بعد أكثر في ظل وبعد أزمة ديون الرهن العقاري لسنة ٢٠٠٨ م مع النمو السريع الذي يشهده قطاع الصيرفة الاسلامية. والتي كان من ورائه هيئات ومؤسسات مالية إسلامية تمثل بينية تحية من جهة وتؤطر عملها علمياً من جهة أخرى. واستنادا الى ما تم ذكره في عجالة، تتصور لنا ملامح اشكالية هذه الورقة البحثية في .: " **ما هي الهيئات والمؤسسات المالية التي تشكل بنية الصيرفة الاسلامية وتؤطر عملها؟**". وتم تقسيم هذا البحث إلى: الهيئات الاسلامية، والمؤسسات المالية الاسلامية، وهيئات الفتوى والبحوث الشرعية.

المبحث الأول : الهيئات الاسلامية

أولاً– هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) : تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي كانت تسمى سابقًا بـ: "هيئة المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية"، بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ: ١ صفر ١٤١٠ هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩٠ م في الجزائر. وقد تم تسجيل هيئة في: ١١ رمضان ١٤١١ هـ الموافق ٢٧ مارس، ١٩٩١ م في دولة البحرين. بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح[1]. ولقد وصفتها مجلة "فاينشال تاميز" (Financial Times) في عددها الصادر بتاريخ: ٣١–١٠–٢٠٠١ م: " أنها تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلاميّة"، مما يدل على البعد الاستراتيجي الذي تراه المجلة الشهيرة في عالم المال[2].

1 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، " المعايير الشرعية 1-58"، ساب الخدمات المصرفية الإسلامية، المنامة، البحرين، 1437هـ/2017م، ص 21.

2 سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، 2015م، حماه – سوريا، ص 505.

وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق: التدريب، وعقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث. . وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وإصدار وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي هي التنظيم الشامل لجميع مناحي الحياة، وبما يُلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات، وينمي ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تصدر عنها، وتشجعهم على الاستثمار والإيداع لديها والاستفادة من خدماتها[1]. كما تهدف إلى تحقيق المعيرة والتجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع الشريعة الإسلامية ومبادئها[2]. ويتكون هيكلها التنظيمي من الجمعية العمومية، مجلس الأمناء، اللجنة التنفيذية، الأمانة العامة والمجالس الفنيّة التي تضم المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي، ومجلس الحوكمة والأخلاقيات[3].

ثانيًا- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): يقع مقره في كوالالمبور، افتتح رسميًا في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ م، وبدأ عمله في ١٠ مارس ٢٠٠٣ م[4]. على يد مجموعة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء إضافة إلى البنك الإسلامي والبنك الدولي، وعدد من المؤسسات المالية الدولية كأعضاء مشاركين[5]. تأسس المجلس نتيجة لعملية استشارات واسعة دامت سنتين والتي بدأت قبل مجموعة من المحافظين وكبار موظفي البنوك المركزية والسلطات النقدية لعدة بلدان مجتمعة، بدعم من بنك التنمية الإسلامية وصندوق النقد الدول وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[6]. ويعتبر المجلس اعترافًا دوليًا بالخدمات الإسلامية البنكية، بهدف التنسيق مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية لإصدار معايير تنظيمية للعمل البنكي الإسلامي الذي يقوم على قواعد الشريعة والمعايير الدولية. لمعايير

---

1 " المعايير الشرعية 1-58" مرجع سابق، ص 21.

2 الموقع الرسمي لـ"هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، http://aaoifi. com/about-aaoifi/، تاريخ الاطلاع: 01/11/2021م، على الساعة: 03سا و19د.

3 مرجع سابق.

4 https://www. ifsb. org/ar_background. php، رابط سابق.

5 انظر الرابط: " https://www. arabnak. com"، تاريخ الاطلاع: 06/11/2021م، على الساعة: 22سا و20د

6 سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 519-520.

كفاية رأس المال، إدارة المخاطر، الإدارة المؤسسية، الشفافية، انضباط السوق ولائحة شؤون الموظفين للمجلس[1].

ويعرف على أنه: "هيئة دولية واضعة للمعايير، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة الإسلامية، وأسواق المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). كما يقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنشطة بحثية، وتنسيق مبادرات حول القضايا المتعلقة بهذه الصناعة، فضلاً عن تنظيم حلقات نقاشية وندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب المصالح المهتمين بهذه الصناعة"[2].

وتتمثل مهمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية ومرونتها، وذلك من خلال إصدار معايير احترازية ورقابية عالمية، وتسهيل تفعيلها، فضلاً عن تبني مبادرات أخرى تهدف إلى تعزيز تبادل المعرفة والتعاون[3].

ثالثًا- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI): تأسس سنة ١٩٨٧ م بهدف التنسيق بين البنوك الإسلامية، وتحول فيما بعد إلى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. وقد تم تأسيسه تحت المرسوم الأميري رقم: ٢٣ ماي ٢٠٠١ م في مملكة البحرين ليتم افتتاحه رسمياً في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ م، ويبدأ أعماله في ١٠ مارس ٢٠٠٣ م، وهو مجلس يضم عضوية مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم ويقع مركزه حالياً في دولة البحرين[4].

ويعرف على أنه: "هيئة دولية غير هادفة للربح يعمل على التنسيق بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ويشرف على الخدمات المالية والبنكية الإسلامية. ويضطلع بمهمة وضع المعايير وضمان التزام تلك المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية".

---

1 مرجع سابق، ص 520.

2 | https://www. ifsb. org/ar_index. php.

3 https://www. ifsb. org/ar_index. php.

4 الموقع الرسمي لجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، انظر الرابط، http://eifa-eg. com/، تاريخ الاطلاع: 12/11/2021م، على الساعة: 19سا و32، " دور المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في وضع قواعد موحدة للمعاملات"، موقع منتدى التمويل الإسلامي: https://islamfin. yoo7. com/t905-topic، تاريخ الاطلاع: 13/11/2021م، على الساعة: 18سا و46د.

و يعد المجلس كذلك المظلة الرسمية لكافة المؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى العالم. ويعتبر توفير المعلومات المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة، من أهم الأعمال التي يقوم بها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية[1].

يتمثل الهيكل التنظيمي للمجلس في الجمعية العمومية للمجلس العام وهي أعلى سلطة وتضم جميع البنوك المنضوية تحت عضوية المجلس العام، يلي ذلك مجلس إدارة مكون من (٩) تسعة أعضاء يمثلون تسع بنوك ومؤسسات مالية هي: البنك الإسلامي للتنمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كعضوين دائمين، ثم مجموعة دله البركة، بيت التمويل الكويتي، بنك البحرين الإسلامي، بنك إسلام ماليزيا، مصرف البحرين الشامل، بنك بنجلاديش الإسلامي ومجموعة بنك[2].

رابعًا- هيئات الرقابة الشرعية: تقوم هيئة الرقابة الشرعيّة على مستوى كل بنك إسلامي في انتظار أن يتم هيكلته تحت قبة الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين أن شاء الله[3]، بمراجعة ودراسة كافة المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية التي يطلقها البنك، حيث تضم الهيئة في عضويتها علماء يتميزون بالمعرفة العميقة بالشريعة الإسلامية وبفقه المعاملات بصفة خاصة. ولا يتم استثمار أية أموال خاصة بالبنك في معاملات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو الحصول على أموال من أي مصدر غير شرعي. ويوفر البنك لزبائنه راحة البال من خلال كل منتج أو خدمة يقدمها لهم، وذلك عبر الفتوى التي تقدمها هيئة الرقابة الشرعيّة بالبنك الخاصة بكل منتج. وتسهم هيئة الرقابة الشرعيّة في بث الطمأنينة بين المساهمين والمودعين الذين تعتبر ثقتهم من دون شك من أهم عوامل النجاح للبنك[4].

المبحث الثاني: المؤسسات المالية الاسلامية

أولاً- الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA): تأسست كشركة مساهمة مقرها البحرين، برأسمال مصرح قدره: ١٠ مليون دولار بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية في المنامة سنة ٢٠٠٠ م.

---

1 https://www. arabnak. com.

2 https://islamfin. yoo7. com/t905-topic.

3 فؤاد بن حدو، " تفعيل دور الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين في الرقابة الشرعية على البنوك الاسلامية "، بحث مقدم للمؤتمر العالمي للاقتصاد الاسلامي، ماليزيا، ايام 08 و09 أوت 2021م/1442هـ.

4 أنظر الر https://alizzislamic. com/Knowledge-Centre/Sharia-Supervisory-Board-SSB-ar، تاريخ الاطلاع: 17/11/2021، على الساعة: 21سا و36د.

ويمتلك البنك ٤٢٪ من رأسمال الوكالة، أما الباقي فمقسم على الشكل التالي[1]: (١١٪): البحرين الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، وبنك أبو ظبي الإسلامي، والتكافل الماليزية؛ (٥٪): مجموعة البركة الإسلامية؛(٣.٥٪): وتملك شركة "جيه. سي. آر" الباكستانية للتصنيف؛٢٪: كابيتال انتلجنس القبرصية. وتتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف. وهي من أقدم مؤسسات التصنيف الإسلامية، حيث انطلقت سنة ٢٠٠٦ م بهدف خدمة القطاع المالي والبنكي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من جهات وأفراد.

تعرف على أنها: "وكالة متخصصة في تصنيف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتحديد مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية. لذلك يعتبر دورها مكملا للأنشطة المالية الإسلامية لأنها تقوم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها"[2].

وتهدف الوكالة إلى مساعدة البنوك الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق المالية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة، خصوصا مع البنوك الأجنبية. كما أنها تضفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها. ويبقى الهدف من تأسيس هذه الوكالة واضحًا وبسيطًا، وهو تأسيس وكالة تصنيف على غرار وكالة "ستاندرد آندبورز– Standard & Poors "، "موديز– Moodys " و" فيتش– Fitch" تكون متخصصة في تقديم استشارات وخدمات للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية. وفي هذا الصدد تتطلع الوكالة لأن تكون الجهة المرجعية النهائية للتصنيف الائتماني وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[3].

1" الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف"، انظر الرابط: https://www. arabnak. com//، تاريخ الاطلاع: 14/11/2021م، على الساعة: 05سا و59د، سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 518.

2 أنظر الرابط: http://www. iirating. com.

3 https://www. arabnak. com//

ثانيًا- السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) : نشأت بموجب المرسوم الملكي رقم: (٢٣) لسنة ٢٠٠٢ م بمملكة البحرين كمنظمة محايدة وغير ربحية لتطوير البنية التحتية وتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلاميةو .من صلاحياتها تأسيس وتطوير وترويج إنشاء الأسواق المالية الإسلامية[1].

تعرف على أنها: "منظمة عالمية غير ربحية أنشأت كمؤسسة داعمة لرأس المال الإسلامي وسوق النقد في صناعة التمويل الإسلامي، ولتأخذ دورها في تطوير الأسواق الأولية والثانوية"[2].

وتسعى السوق المالية الإسلامية الدولية إلى أن تكون لاعبًا فاعلاً في تطوير سوق رأس المال وسوق النقد الإسلامية الأولية أو الثانوية منها. فالطلب المتزايد على الأدوات المالية الإسلامية وبرامج الخصخصة في عدد من الدول الإسلامية والتطور التكنولوجي المتزايد إنما هو بعض ملامح عولمة سوق رأس المال. وترمي السوق المالية الإسلامية الدولية إلى تنسيق الجهود الدولية لتوحيد المعايير والأسس المنظمة لأسواق رأس المال الإسلامية، ومعالجة التحديات العملية والشرعية لإصدار الصكوك الإسلامية بإيجاد أدوات مالية إسلامية طويلة وقصيرة الأجل لمواجهة التحديات التي تواجه تنمية سوق رأس المال الإسلامي خاصة وأنه يركز على دور الصكوك الإسلامية في تنمية هذه السوق[3]. وتتلخص أهداف السوق المالية الدولية في ما يلي[4]:

١. تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية ترتكز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
٢. إنشاء بيئة عمل تشجع كلاً من المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية لتشارك بفاعلية في السوق الثانوية؛
٣. تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد العالمي؛

---

1 الموقع الرسمي لسوق المالية الإسلامية الدولية، انظر الرابط: https://www. iifm. net/arabic، تاريخ الاطلاع: 02/11/2021م، على الساعة: 04سا و43د، " السوق المالية الإسلامية الدولية"، انظر الرابط: https://www. arabnak. com/، تاريخ الاطلاع: 03/11/2021م، على الساعة: 06سا و17د.

2 https://www. arabnak. com/. بتصرف.

3 https://www. arabnak. com/، رابط سابق، سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 511.

4 https://www. arabnak. com/، رابط سابق، سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 511-512.

٤. تنسيق وتحسين السوق بتحديد الخطوط العامة لمصدري القرار، وتسويق المنتجات والأدوات المالية الإسلامية؛

٥. العمل على تحسن إطار العمل التعاوني بين البلدان الإسلامية ومؤسساتها المالية.

ثالثًا- مركز إدارة السيولة المالية (LMC): هو شركة مساهمة بحرينية تأسست في سنة ٢٠٠٢ م، وحصلت على ترخيص كبنك استثمار إسلامي. وتهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[1].

ويهدف المركز إلى معالجة مشكلة زيادة أو نقص السيولة لدى تلك المؤسسات باستخدام صكوك الاستثمار وتشجيع التعامل مع مركز إدارة السيولة. كما يساهم المركز في إعداد خطط إستراتيجية لإدارة السيولة والموازنة بين موارد البنوك مع السيولة واستخداماتها. تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة منشأة ما على تلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. وتحدث هذه المخاطر عند وجود اضطراب في السوق أو عند انخفاض مستوى الائتمان، مما يؤدي إلى تقليص في بعض مصادر التمويل المتوفرة. ويهدف مركز كذلك إلى التقليل من هذه المخاطر، لذلك يُعدّ أحد المساهمين بفاعلية في سوق الإصدارات الأولية للصكوك وذلك من خلال ترتيب هذه الإصدارات أو العمل كمستشار. كما يعمل المركز على تأسيس السوق الثانوية لتداول الأدوات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمدد القصيرة الأجل. فالمركز يمتلك القدرة المهنية لترتيب أدوات استثمارية متوافقة والشريعة الإسلامية ولمدد زمنية مختلفة[2].

يساعد مركز إدارة السيولة المالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار صكوكها كما فعل مع مصرف الاستثمار الإسلامي الأول" بطرح أول إصدار له من الصكوك الإسلامية (سندات) بقيمة ٧٥ مليون يورو، والذي عُرف باسم "يورو فرسان " مع الإشارة إلى أن الاكتتاب في الصكوك فاق التوقعات بقيمة ٢٥ مليون يورو، خاصة فيما يتعلق بكونها صكوكا إسلامية توافق أحكام الشريعة الإسلامية. كما اختار مرفأ البحرين المالي "مركز إدارة السيولة المالية " لإدارة عملية تمويل المرحلة الأولى من مشروع المرفأ

---

1 الموقع الرسمي لمركز إدارة السيولة انظر الرابط: https://www. lmcbahrain. com/NewsItem. aspx?Id=32، تاريخ الاطلاع: 06/11/2021م، على الساعة، 02سا و37د

2 https://www. lmcbahrain. com/NewsItem. aspx?Id=32، رابط سابق، سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 516،" مركز إدارة السيولة المالية"، انظر الرابط: https://www. arabnak. com، رابط سابق.

والتي تشمل البرجين والمجمع المالي وبيت المرفأ والبالغة تكلفتها ٢٥٠ مليون دولار، حيث سيقوم المركز بإدارة وتنظيم عملية التمويل الإسلامي[1].

رابعًا- المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم (IICRA): جاء تأسيس المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بتاريخ ٢٦ صفر ١٤٢٦ هـ الموافق ٥ ابريل ٢٠٠٥ م بتضافر جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك المؤسسات المالية الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها دولة المقر وخدمة للصناعة المالية الإسلامية في أبعادها الفنية والشرعية وعلى ضوء الخبرة التي كسبها المركز منذ انطلاق نشاطه في يناير ٢٠٠٧ م يضع المركز على ذمة المحتكمين قائمة من المحكمين والخبراء المحاكمين بأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ويتمتعون بالسمعة الحسنة والنزاهة. كما يقدم المركز عدة خدمات قانونية وشرعية مساندة للصناعة المالية. قد حضر اجتماع الجمعية التأسيسية للمركز أكثر من (٧٠) جهة إسلامية من مختلف الدول والإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ حيث تم إقرار النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمركز. وقد أضحى المركز الآن أحد أهم مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية والذراع القانوني لها، مشكلاً بذلك المنصة الدولية المثالية المتخصصة في فض النزعات البنكية والمالية والتجارية بما لا يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء عبر الصلح والتحكيم المؤسسي، ووفق أفضل الممارسات والمعايير المعتمدة دوليّا[2].

إضافة إلى :

- المركز الدولي للجودة والتطوير المالي(ICQFD)؛
- المركز الدولي للتدريب والدراسات والبحوث المالية الإسلامية (ICIFTS)؛
- المركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية (ICFSS).

المبحث الثالث : الهيئات الفتوى والبحوث الشرعية

1 الموقع الرسمي لمركز إدارة السيولة انظر الرابط: https://www. lmcbahrain. com/NewsItem. aspx?Id=32، تاريخ الاطلاع: 10/11/2021م، على الساعة، 02سا و37د، سامر مظهر قنطقجي، " صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص 516،"مركز إدارة السيولة المالية"، انظر الرابط: https://www. arabnak. com، تاريخ الاطلاع: 07/11/2021م، على الساعة: 19سا و11د

2 الموقع الرسمي للمركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم، انظر الرابط: https://www. iicra. com/ar/about-iicra/

أولاً- المجمع الفقهي الإسلامي الدولي (IIFA) : جاء تأسيس مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي تنفيذاً لقرار صادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ الموافق من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١ م، يضم فقهاء وعلماء ومفكري العالم الإسلامي بغية الوصول إلى الإجابة الإسلامية الأصلية لكل سؤال تطرحه الحياة المعاصرة[1].

ويعرف على أنه: "جهاز فرعي علمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، له شخصيته الاعتبارية، ومقره الرئيسي في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية. واللغة العربية هي اللغة المعتمدة في المجمع، ويتولى في استقلالٍ تام، انطلاقا من القرآن الكريم والسنة النبوية، بيان الأحكام الشرعية في القضايا التي تهم المسلمين"[2].

وهو يعمل على تحقيق الأهداف الآتية[3]:

١. تحقيق التلاقي الفكري بين المسلمين في إطار الشريعة الإسلامية وما تتيحه مذاهبها من تنوع ثريٍّ وتعدد بناء؛
٢. الاجتهاد الجماعي في قضايا الحياة المعاصرة ومشكلاتها وتشجيعه لتقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية؛ وبيان الاختيارات المقبولة من بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة مراعاة لمصلحة المسلمين أفراداً وجماعات ودولاً، بما يتفق مع الأدلة ويحقق المقاصد الشرعية؛
٣. التنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية؛
٤. إبداء الرأي الشرعي في الموضوعات التي تتصل بالواقع بما ييسر الإفادة منه في تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة لتكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
٥. العمل على كل ما من شأنه توسيع دائرة الاهتمام بالعمل الفقهي الإسلامي وإعادة اعتباره مكونًا رئيسيًا من مكونات الفكر والثقافة الإسلاميين؛
٦. اعتبار المجمع مرجعية إسلامية فقهية عامة من خلال الاستجابة المباشرة لدواعي إبداء الرأي الفقهي في مستجدات الحياة، وفي التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية؛

---

[1] الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، انظر الرابط: http://www. iifa-aifi. org/، تاريخ الاطلاع: 16/11/2021م على الساعة: 23 سا و56د.

[2] مرجع سابق.

[3] مرجع سابق.

٧. إفتاء الجاليات المسلمة خارج البلدان الإسلامية بما يحمي قيم الإسلام، وثقافته، وتقاليده فيها حفاظا على هويتها الإسلامية في الأجيال المتتابعة مع مراعاة ظروفها الخاصة؛

٨. توضيح حقيقة الموقف الشرعي من القضايا العام؛

٩. العمل على تجديد الفقه الإسلامي بتنميته من داخله، وتطويره من خلال ضوابط الاستنباط وأصول الفقه، والاعتماد على الأدلة والقواعد الشرعية والعمل بمقاصد الشريعة، وغيرها.

ثانيًا- الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA): تأسست في سنة ٢٠٠٨ من قبل البنك المركزي الماليزي كمؤسسة تمويل إسلامي وبحوث مرتبطة بالشريعة. وهي معترف بها عالميًا كأكاديمية أبحاث عالمية رائدة في صناعة التمويل الإسلامي وقد حصلت على العديد من الجوائز. ولقد قدرت دراسة ICD Thomson Reuters في سنة ٢٠١٤ أن ٢.٦٪ من أبحاث التمويل الإسلامي العالمية ساهمت بها ISRA. تشمل مساهماتها أكثر من ٢٠٠ مشروع بحثي في مجال الشريعة، ومنشورات تشمل كتبًا دراسية ومجلات وأوراق بحثية يتم الرجوع إليها باستمرار دوليًا، وبوابة I-FIKR وتطبيق الهاتف المحمول الذي يكتسب شعبية باعتباره موقعًا واحدًا للشريعة عبر الإنترنت. مستودع المعرفة للتمويل الإسلامي[1].

ثالثًا- مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية (IBRC): يعود الفضل إلى تأسيسه للأستاذ الدكتور سامر مظهر قنطقجي السوري سنة ٢٠٠٣ م، ويتبنى المركز رسالة إرساء: "**مدرسة فكرية اقتصادية إسلامية؛ متكاملة فكراً وتطبيقًا**". وهو يعتني بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه اعتناء جيداً؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. ويدعم هذا المركز بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية التي أسست عام ٢٠١٢ م، مشروع كتاب اقتصاد إسلامي مجاني، الذي قارب المائة كتابا حتى الآن ويصدر منشوراته تحت اسم كاي للنشر[2].

---

1 انظر الموقع الرسمي للأكاديمية: https://www. isra. my/، تاريخ الاطلاع: 17/11/2021م، على الساعة: 20سا و45د

2 انظر الموقع الرسمي للمركز: https://kantakji. com/search/، تاريخ الاطلاع: 19/11/2021م، على الساعة: 20

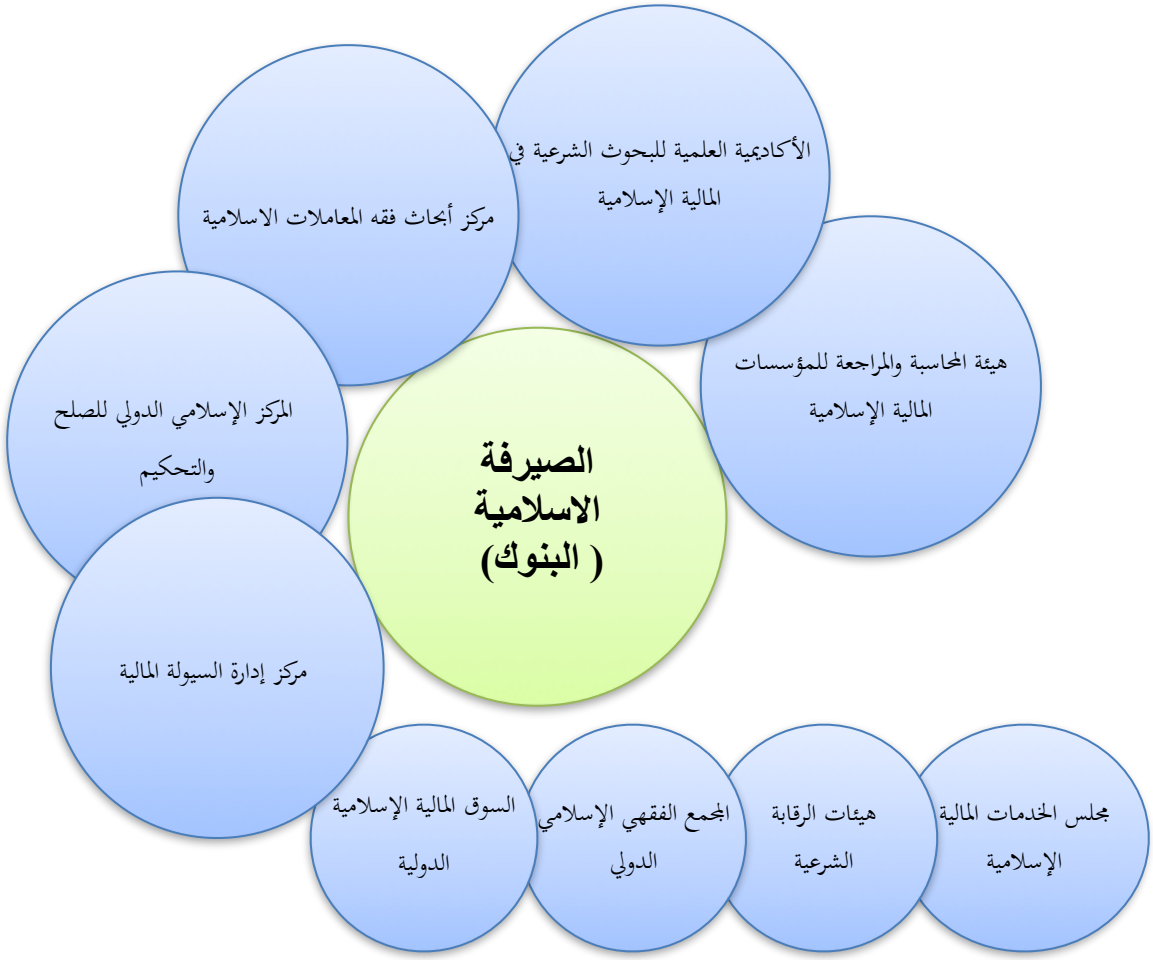

الشكل البياني رقم (٠١) : ملخص الهيئات والمؤسسات المالية الإسلاميّة

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال هذه الورقة البحثية التي حاولنا من خلالها احصاء جميع الهيئات والمؤسسات المالية الاسلامية؛ التي تشكل البنية التحتية للصيرفة الاسلامية وتمثل أطر عملها . اتضح لنا أنها جاءت لتلبية كل ما يحتاجه قطاع الصيرفة في نموه من فتوى والارشاد وتوجيه وبحوث ورقابة والابتكار وحوكمة واستراتيجية وتخطيط وغيرها . في انتظار ممكن ظهور هيئات ومؤسسات أخرى مستقبلاً ترافق عمل الصيرفة الإسلامية وتواكب تطورها في ظل عصر التكنولوجية المالية والرقمنة والذكاء الاصطناعي .